

### حجة حماية الصناعة الناشئة:

حجة الصناعة الناشئة تقوم على وجود «وفورات للحجم economies of scale» في صناعة (أو منشأة) فردية.

فإن الحجة تقول أن المنشآت في هذه الصناعة ستكون قادرة على تحقيق وفورات كافية للحجم. هذه الوفورات للحجم يمكن أن تكون داخلية للمنشآت، بحيث تتمكن كل واحدة منها أن تنتج حجم أكبر من الناتج، أي أن المنتجين في البلد الأم سيتحركون على منحنيات متوسط تكلفتهم طويلة الاجل المنحدرة للأسفل. أو ان الوفورات يمكن أن تكون خارجية للمنشأة ولكنها تكون داخلية للصناعة.

في أي من الحالتين، تكلفة الوحدة per unit costs تنخفض وصولاً إلى ذلك المدى بحيث تصبح الصناعة في البلد الأم مصدر للسلعة. عند تلك النقطة، الحماية يمكن ان تزال طالما أنه لم يعد المنتج محتاج إليها. فالصناعة الوطنية يكون لها ميزة نسبية والتي لا يمكنها أن تحققها في الفترة القصيرة ولكن تستطيع في الفترة الطويلة إذا فرضت حماية مؤقتة.

في الواقع العملي، حجة الصناعة الناشئة غالباً ما تقدم في البلاد المتقدمة أكثر منها في البلاد النامية، عادة ما تطرح الحجة في نطاق برنامج «لإحلال الواردات import – substitution program»، الذي عن طريقه يستبدل الاعتماد على السوق العالمي من أجل السلعة بإنتاج محلي، سواء كان احتمال التصدير قائم أم لا.

ماذا نحن فاعلون لحجة الصناعة الناشئة؟ بالرغم من أن الاقتصاديون يوافقون عادة على أنها صحيحة نظرياً، إلا أن ليس كل صناعة تدعى بأنها ناشئة يجب أن تمنح حماية تلقائياً. الصعوبة في جعل هذه الحجة عملية تتركز حول تحديد الصناعات التي يحتمل أن تحقق وفورات الحجم وتصبح منتجين منخفضي التكلفة. إذا كانت صناعة ما قد تمت حمايتها عن طريق هذه الحجة ليست صناعة ناشئة بحق، عندئذ البلد (والعالم) سيكون قد ابتلى بحماية دائمة لصناعة مرتفعة التكلفة وباستخدام أقل كفاءة للموارد.

هذا قد لوحظ من فترة طويلة بواسطة الاقتصادي الأمريكي هنري جورج الذي كتب في سنة 1886 يقول «ليس هناك شيئاً يمكن أن يبين عدم جدوى محاولة جعل الصناعات تعتمد على نفسها – self

supporting عن طريق الرسوم الجمركية عن عدم مقدرة الصناعات المعترف بها التي شجعناها من فترة طويلة على أن تقف لوحدها.»

وبعد قرن فيما بعد، وجد جيرالد ماير (1987)، شاهد تجريبياً عن حجة الصناعة الناشئة في البلاد النامية. كروجر وتونسر (1982) استنتجا ان صناعات تركيا المحمية لم تحقق تكاليف متناقصة أكثر مما فعلت الصناعات غير المحمية، وعلاوة على ذلك الصناعات المحمية ربما كانت ستنمو جيداً بدون الحماية. لقد وجد بعض الاقتصاديين (1984) أن قلة من المنشآت المحمية في عدد من الدول النامية هي التي زادت الإنتاجية بقدر كاف للحصول على تنافسية دولية. ويذكر كاير أن التكاليف المبدئية بدلالة الموارد المحلية لحماية صناعة ناشئة في البلاد النامية قد تكون ضعف مقدار الصرف الأجنبي الموفر أو المكتسب بواسطة الحماية.

#### حجة شروط التجارة للحماية:

حجة شروط التجارة تنص على أن السياسة التجارية المقيدة يمكن أن ترفع نسبة  $p$  صادرات / واردات وبالتالي تزيد رفاهية البلد اقتصادياً، استخدام رسم جمركي بواسطة البلد الأم يخفض الطلب على السلعة الأجنبية في السوق العالمي. وتبعاً لذلك السعر العالمي للسلعة المستوردة سينخفض و  $p$  ص /  $p$  سترتفع. لذلك فإن استخدام رسم جمركي له الاحتمال بأن تزيد رفاهية البلد.

ونؤكد على أنه فقط البلد الكبير هو الذي يمكنه أن يستخدم حجة شروط التجارة بأي نجاح لأن البلد فارض الرسم الجمركي يجب أن يكون قادراً على التأثير على شروط تجارته. "تذكر أن البلد الصغير بالتعريف لا يمكنه أن يؤثر على شروط تجارته."

ما مدى صحة حجة شروط التجارة؟ الاقتصاديون يوافقون على أن الحجة تؤدي منطقياً إلى الاستنتاج بأن فرض الرسم الجمركي يزيد رفاهية البلد فارض الرسم الجمركي. فإذا كان هدف البلد هو فقط أن يحسن شروط تجارته، فإنه لا توجد أداة سياسية محلية، مثل تقديم إعانة لإنتاج منافس للواردات، تكون مفضلة على الرسم الجمركي لعمل هذه. ومع ذلك حجة شروط التجارة هي حجة إفقار الجار لأن رفاهية البلد الشريك تنخفض. هذا المظهر للحجة يشير على عيها كمرشد يعتمد عليه للسياسة. حيث ان البلد الشريك يكون قد اضير بواسطة الرسم الجمركي، فإنه قد يلجأ إلى المعاملة بالمثل بفرض رسم جمركي من عنده. في هذه الحالة، كلا البلدين سينتهي برفاهة مخفضة بالمقارنة بمركزهما في ظل حرية التجارة.

وإذا حدثت معاملة مستمرة بالمثل، فإن التجارة تتقلص بشكل درامي، وقد لا ينتهي أي بلد تكون شروط تجارته أفضل منها اثناء حرية التجارة المبدئية. احتمال المعاملة بالمثل وعواقب اخرى (مثل الإضرار ببلاد أخرى) قد توضح لماذا لا يكون للبلاد الكبيرة مثل الولايات المتحدة واليابان حروب رسوم جمركية Tariff wars واسعة النطاق متكررة.

## التعرفة الجمركية لخفض البطالة الكلية

الحجة لفرض تعرفه جمركية لخفض البطالة الكلية تجري على النحو التالي: باعتبار أن البلد لديه بطالة في اوقات الركود ، فإن فرض رسوم جمركي سيتمخض عن انتقال للطلب بواسطة المستهلكين المحليين من السلع المستوردة إلى السلع المنتجة محلياً. مع هذه الزيادة في الطلب، الصناعات المحلية ستوسع إنتاجها وفي معرض هذه لعملية، ستستأجر عمال أكثر وبالتالي تسهم في خفض البطالة في البلد. العمل الجديد المستأجر سيكون أيضاً يكسب دخل ممكن إنفاقه، وعن طريق عملية المضاعف الكينزية المألوفة، صناعات أخرى ستوسع عندئذ وتضيف وظائف جديدة. لذلك، فإن الرسم الجمركي يكون قد أنجز هدفه المحدد.

في تقدير هذه الحجة، هناك عدة نقاط، معظمها يتمركز حول إمكانية أن وظائف جديدة قليلة جداً ستخلق عن طريق الرسم الجمركي. البلد الأم قد يفقد وظائف في صناعات التصدير إلى مثل ذلك المدى بحيث يكون الأثر الصافي على التوظيف عديم الأهمية أو حتى يكون سالباً.

## خسارة أو فقدان الوظائف في صناعات التصدير في البلد الأم يمكن ان يحدث لعدة اسباب:

1. التوظيف المتسع في صناعات بدائل الواردات في البلد الأم- والخلق التالي للوظائف عن طريق آثار المضاعف – يتأتى بطريقة إفقار الجار لأن الوظائف تكون قد فقدت في البلاد الأجنبية. عندما يخفض البلد الأم وارداته بواسطة التعرفة الجمركية، فإنه تكون هناك خسارة مساوية للصادرات وفقدان وظائف مصاحب في بلاد أخرى. لتجنب هذا الفقدان في الوظائف، فإن تلك البلاد قد تفرض رسوم جمركية ثأرية التي تخفض وظائف التصدير في البلد الأم.
2. حتى بدون أي معاملة بالمثل، صادرات البلد الأم قد تنخفض نظراً لأن الخفض في الصادرات في البلاد الأجنبية يكون قد خفض دخلها القومي "للبلدان الأجنبية". هذا يسبب خفض دخلها القومي. هذا يسبب خفض في الإنفاق على سلع تصدير البلد الأم ويخفض التوظيف في صناعات التصدير في البلد الأم.

## الرسوم الجمركية لزيادة التوظيف في صناعة معينة:

التعرفة الجمركية لزيادة التوظيف في صناعة معينة تأخذ نظرة مايكرو اقتصادية لمسألة التوظيف، وتجادل بأنه إذا منحت حماية لصناعة معينة، فإن الطلب ينتقل من السلعة المستوردة إلى المنتج المحلي نظراً لأن سعر السلعة المستوردة يرتفع بالنسبة إلى سعر السلعة المحلية. هذا الانتقال في المشتريات عندئذ يدفع لرفع سعر السلعة المحلية للأعلى ، محفزاً المنتجين المحليين على عرض كمية أكبر. إنتاج هذه الوحدات الإضافية يتمخض عن استئجار مزيد

من العمل الوطني، وبالتالي يزيد التوظيف في الصناعة الوطنية. ومع ذلك، الوظائف الجديدة في الصناعة المحمية قد يتم ملأها على حساب التوظيف في صناعات أخرى. وهكذا، إضافة إلى التوظيف الكلي في البلد قد لا يحدث، ولكن هذا ليس هو هدف الرسم الجمركي. بالأحرى، الهدف هو أن تزيد التوظيف في صناعة معينة، والرسم الجمركي يكون قد نجح في تحقيق هذا الهدف.

3. إذا كان البلد الأم له سعر صرف مرن الذي يكون حراً لأن يتغير، عندئذ ستنخفض قيمة العملات الأجنبية depreciate عندما يفرض البلد الأم الرسم الجمركي ويشترى سلع أجنبية أقل. شراء سلع أجنبية قليلة يتضمن أن هناك طلب أقل على لعملات الأجنبية التي تشتري بها تلك السلع. الانخفاض في قيمة العملات الأجنبية يكون مساوياً لارتفاع في قيمة العملة المحلية، الذي يخدم لخفض الصادرات الوطنية (لأنه يلزم وحدات أكثر من العملة الأجنبية لشراء السلع الوطنية)، ويزيد واردات البلد الأم (التي تكون الآن أرخص نسبياً للمقيمين المحليين). الأثر الصافي للارتفاع في قيمة العملة المحلية هو أن يخفض الوظائف في صناعات التصدير وبداًل الواردات الوطنية.

#### الرسم الجمركي لمكافحة الإغراق الاجنبي:

هذه الحجة وتعرف عادة بحجة مكافحة الإغراق anti-dumping argument للرسم الجمركي، قد استخدمت بكثرة في الولايات المتحدة في السنوات الحديثة. إنه من الضروري أولاً أن نعرف «الإغراق». بالنسبة للاقتصادي، الإغراق dumping، يحدث عندما تبيع منشأة منتجها بسعر أدنى في سوق التصدير منه في سوق البلد الأم.

الإغراق هو ببساطة شكل من أشكال التمييز السعري price discrimination. كما تتذكر، التمييز السعري يحدث عندما تبيع منشأة نفس المنتج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة.

الحجة للحماية هي أن الإغراق بواسطة المنشآت الأجنبية في البلد الأم هو في معنى «غير عادل» ويمثل تهديد للمنتجين المحليين نظراً لسعر المستورد المنخفض، لذلك، فإن رسم جمركي يمكن أن يلغى (يعوض) ميزة السعر غير العادل للمنشأة الأجنبية.

الحجة في الواقع تأخذ المضمون بأن هذا المسلك «غير العادل» يجب ان يمنع عن طريق فرض رسم جمركي، أي رسم مكافحة إغراق antidumping duty.

الإغراق الدائم persistent dumping، وفيه تباع السلعة باستمرار بسعر أدنى في البلد المستورد منه في البلد الأم. هذا الموقف هو واحد تكون فيه السلعة المستوردة تباع ببساطة في اسواق مختلفة بأسعار مختلفة في ظل ظروف تعظيم الربح. هذه هي ظاهرة التمييز السعري. أي عائق تجاري سيتمخض عن سعر أعلى بالنسبة للمستهلكين في البلد المستورد.. (هذا المسلك لا يمكن أن يثابر في الفترة الطويلة في ظل تعريف البيع باقل من التكلفة نظراً لخسائر المنتج، ما لم تقدم الحكومة إعانة).

ومع ذلك، الإغراق قد لا يكون دائماً وإنما مؤقت أو منقطع. intermittent. الإغراق المؤقت يمكن أن يكون من نوعين: إغراق شرس predatory dumping وإغراق دوري. sporadic dumping

في الإغراق الشرس، تقوم منشأة أجنبية بالبيع بسعر منخفض للغاية ما يكون المنتجين المحليين قد اضطروا للخروج من السوق، وعندئذ يرفع السعر نظراً لأن مركز احتكاري لها يكون قد تأسس. المنشآت المحلية قد تجذب عندئذ للعودة مرة أخرى إلى السوق، فقط لتجد أن السعر قد خفض مرة أخرى إلى مستوى منخفض.

هناك حجة جائرة للحماية مع الإغراق الشرس نظراً لتحركات الموارد المبددة. فعندما تتحرك عوامل الإنتاج إلى ومن الصناعة نظراً لأسعار المستورد المتقلبة، فإن التكاليف الحقيقية والتبديد تتولد بالنسبة للمجتمع.

الإغراق الدوري، يحدث عندما يقوم منتج (أو حكومة) أجنبي لديه فائض مؤقت من إحدى السلع بتصدير الفائض مقابل أي سعر سيجلبه. هذا النوع من الإغراق قد تكون له آثار معاكسة مؤقتة على الموردين المحليين المنافسين (كما في الزراعة) بالإضافة إلى مخاطر العمل في الصناعة. هذه المخاطر، فضلاً عن خسائر الرفاهة من تحركات الموارد المؤقتة المحتملة، يمكن تجنبها عن طريق فرض الحماية، ومع ذلك، الإغراق الدوري لا يبرر الحماية عندما يكون قصير الأجل.

الولايات المتحدة تتبع إجراء محدد استجابة لإغراق مزعوم.

1. عند استلام شكوى (عريضة) من منشأة أو صناعة محلية منافسة للواردات، فإن وزارة التجارة تحدد من بيانات السعر والتكلفة (التي قد يكون من الصعب الحصول عليها) ما إذا كان يحدث إغراق.

وإذا كان كذلك، عندئذ:

2. تحدد لجنة للتجارة الدولية للولايات المتحدة (USTIC)، هيئة فدرالية مستقلة، من دراسة للتاريخ الحديث للصناعة ما إذا كان هذا الإغراق مصدراً هاماً للضرر للصناعة. وإذا كان كذلك، عندئذ:

3. تفرض رسوم مكافحة إغراق على السلعة المستوردة. حجم الرسوم يصمم لإلغاء مدى الإغراق.

الرسوم الجمركية لتحسين الميزان التجاري:

هذه الحجة هي حجة شائعة، وقد أصبحت بارزة في السنوات القليلة الماضية بسبب عجز الميزان التجاري الكبير للولايات المتحدة. الحجة لفرض رسم جمركي لتحسين الميزان التجاري تزعم أن فرض الرسم الجمركي سيخفض الواردات. ويفرض أن الصادرات لم تتأثر، فإن النتيجة الواضحة هي أن الميزان التجاري يتحسن، طالما أن الميزان التجاري (قيمة الصادرات ناقصاً قيمة الواردات) يصبح سالب أقل (أي أن العجز التجاري يكون قد خفض) أو أن يتحول العجز إلى فائض.

والنتيجة النهائية عندما تؤخذ هذه الانعكاسات في الحسبان قد لا يكون هناك تحسن في الميزان التجاري بل انخفاض في رفاهية البلد (والعالم). أمثلة على هذه الانعكاسات تشمل الآتي:

1. معاملة بالمثل بواسطة الشركاء التجاريين.

2. انخفاض في الدخل القومي في الخارج والمقدرة المخفضة للبلاد الأجنبية لشراء منتجات البلد الأم.

3. انخفاض في صادرات البلد الأم إذا كانت الواردات التي استبعدت الآن هي مدخلات في عملية إنتاج صادرات البلد الأم.

4. انخفاض في صادرات وزيادة في واردات البلد الأم بسبب ارتفاع في قيمة عملة البلد.

5. انخفاض في صادرات وزيادة واردات البلد بسبب الضغوط التضخمية في البلد الأم. حيث أن تطبيق الرسوم الجمركية له الأثر بتحويل الطلب إلى الداخل إلى منتجات الوطن الأم، فإن هذا الطلب الجديد يمكن أن يولد ضغوط صعودية على الاسعار إذا كان البلد الأم قريباً من التوظيف الكامل. وهنا تظهر الميول التضخمية، عندئذ منشآت الوطن الأم تصبح اقل تنافسية في الاسواق وفي السوق المحلي أمام سلع البلاد الأخرى.

وهكذا، فاستخدام رسم جمركي ليس ضماناً بأن الميزان التجاري سيتحسن. وبالإضافة إلى ذلك، تركب قدر كبير من المناقشات في السنوات الحديثة حول العجز التجاري كظاهرة ماكرو اقتصادية اساساً وعلى الرسم الجمركي في حد ذاته على أنه ليس أثر على الميزان التجاري لأنه لا يخاطب المتغيرات الماكرو اقتصادية المناسبة.

النقطة المتعلقة بالتفسير الماكرو اقتصادي لعجز تجاري يمكن أن تعمل ببساطة. في توازن ماكرو اقتصادي في نموذج دخل قومي بسيط،

$$Y=C+I+G+X-M \quad (1)$$

حيث  $Y$ =الدخل القومي،  $C$  = الاستهلاك،  $I$  = الاستثمار،

$G$  = الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

$X$  = الصادرات،  $M$  = الواردات.

بإعادة ترتيب المعادلة (1)، نحصل على:

$$X - M = Y - [C+I+G] \quad (2)$$

حيث أن  $[C+I+G]$  توضح الإنفاق المحلي (بواسطة المستهلكين، منشآت الأعمال، والحكومة)، فإن الاستنتاج هو أنه إذا كان يوجد عجز تجاري أي إذا كانت  $(X > M)$ ، فإنه يحدث نظراً لأن  $Y > [C+I+G]$  أو أن الدخل أقل من الإنفاق المحلي. وبعبارة أخرى، التعبير (2) يخبرنا بأن ننفق أكثر من إمكانياتنا beyond our means. الطريقة الوحيدة لخفض العجز هي أن نزيد  $Y$  لنخفض الإنفاق، أو القيام ببعض المزيج من الاثنين.

إذا كان العجز هو مشكلة ماكرو اقتصادية، فإن الرسوم الجمركية لا يحتمل ان تكون مفيدة كثيراً خصوصاً إذا كان الاقتصاد قريباً من التوظيف الكامل ولذلك فإن الدخل لا يمكن أن يزداد بأي قدر محسوس.

حتى يتجاهل التفسير الماكرو اقتصادي للعجز، فإن سياسة أخرى غير الرسم الجمركي، قد تزيل أو تخفض العجز التجاري. خسارة رفاهية أقل يمكن أن تتجشم إذا اتبع البلد سياسة تعمل على الميزان التجاري في جملته، بالتحديد، تخفيض devaluation أو انخفاض depreciation العملة (بافتراض أن قيمة ثابتة للعملة تكون موجودة مبدئياً) النقطة التي تعمل هنا هي أن سياسات أخرى غير الرسم الجمركي قد تكون قادرة على إنجاز الهدف المعين.